

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
كتلة التوافق الوطني

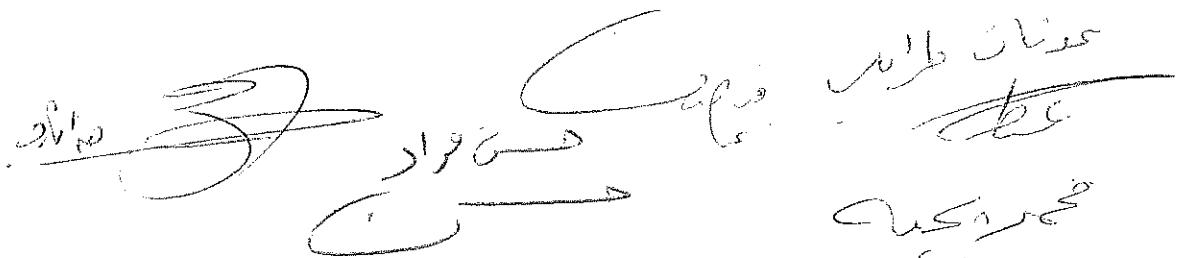
اقتراح قانون معجل يرمي الى تأخير تسريح العسكريين في القوات المسلحة اللبنانية
(جيش، أمن داخلي، أمن عام، أمن دولة و جمارك)، وذلك لمدة سنتين من تاريخ إحالتهم الى التقاعد

مادة وحيدة :

" خلافاً لأي نص آخر، وبصورة إستثنائية ولمرة واحدة فقط، يمدد سن التقاعد للعسكريين في الجيش والقوى الأمنية (أمن داخلي، أمن عام، أمن دولة و جمارك) الذين لا يزالون في الخدمة الفعلية بتاريخ صدور هذا القانون وذلك لمدة سنتين من تاريخ إحالتهم الى التقاعد.

يحق لمن يرغب طلب الإحالة الى التقاعد عند بلوغه السن القانونية التي يتقادع فيها حالياً حسب رتبته وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء قبل صدور هذا القانون.

يعمل بهذا القانون لمدة سنتين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية"



الأسباب الموجبة:

نظرأً للظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد حالياً نتيجة الحرب الهمجية العدوانية التي يرتكبها العدو الإسرائيلي على لبنان والتي لا يخفى اهدافه من ورائها، مع ما تخلفه هذه الحرب من ندائعات سلبية اجتماعية ومالية على المجتمع اللبناني بكل اطيافه، وفي ظل الفراغ الرئاسي الذي بلغ عاشه الثاني دون اي أفق لأي حل، وفي ظل المخالف من تمدد الفراغ إلى جميع مؤسسات الدولة، وبما ان التجارب الوطنية السابقة اثبتت ان الحل السليم لأي ازمة يكون بالحلول الشمولية وتشمل الجميع، ولا يكون بالحلول الترقيعية او المخارج التي تعتمد الاستثنائية في الاستثناء، وتضرب مبدأ المساواة بين كل المؤسسات.

وبناءً على رؤيتنا التي ترى ان الحلول المناسبة لا بد ان تراعي مصلحة جميع الأطراف واهمها مصلحة افراد وضباط الأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية.

لذلك، جتنا باقتراح القانون المعجل المكرر الرامي إلى تأخير تسريح الضباط في القوات المسلحة اللبنانية من جيش وامن عام وامن داخلي وامن دولة لمدة سنتين، كما يرمي الى تمديد سن التقاعد للعسكريين في مختلف القوات المسلحة لمدة سنتين، آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره في أول جلسة عامة.

Dr. نادر غزال
محمد حبيب
حسن موارد